

الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية.

د. محمد دادة*

مقدمة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الحياة الاقتصادية في الريف الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي غير أن المشكلة التي تعترض سبيلنا في محاولة التعرف إلى الهياكل الاقتصادية في المجتمع الزراعي الجزائري هي نظام ملكية الأرض، فإن كانت كتب الأوروبين تمدنا ببعض المعلومات عن المناخ، وعن النشاط الزراعي في بعض جهات البلاد، وعن أنواع الزراعات، وعن تربية الماشية، فإنها لا تفيدنا بشكل واضح عن الاستغلال الزراعي وعن نوع ملكية الأرض، وأوجه انتقالها.

ونود في هذا الصدد الإشارة إلى أن الكتابات الاستعمارية قدمت صورة عن الجزائر، هي كوطنها بلدا شبه فارغ متخلف، يعمه الخراب والجهل، وكل ذلك لإضفاء صورة إنسانية وتمدينية على الاحتلال¹.

وحق نين زيف الإدعاءات الاستعمارية، تطرقنا إلى حالة ملكية الأراضي الزراعية وأصنافها، وتعرضنا إلى بعض القضايا المتعلقة بها مثل كيفية استغلالها وأسلوب الانتفاع بها مع الإشارة إلى أهم المميزات والخصائص التي اتصفت بها أنواع الأراضي دون إهمال الإنتاج الفلاحي ومناطقه ببلاد الجزائر قبل الاحتلال. وكل ذلك لنبين بالإدالة الإحصائية والشهادات التاريخية أن الجزائر لم تكن كما صورها المستعمرون، بل كانت أراضيها خصبة ومستغلة أحسن استغلال وإنتاجها وافر ومتنوع.

يعد الإلمام بموضوع الملكية في الجزائر خلال الفترة العثمانية من المواضيع المهمة والشائكة في آن واحد، فأهميتها تكمن في الأشكال المختلفة للاستغلال الفلاحي والمبادئ الخاصة بها، التي تتصل بطبيعة الإنتاج وكيفية الاستغلال وتؤثر في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري. أما صعوبة التعرض إلى وضعية هذه الأراضي، فتعود إلى تداخل العوامل في

*- أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث - قسم التاريخ وعلم الآثار - كلية العلوم الإنسانية - جامعة وهران.

تحديد أوضاعها، نتجت أساسا عن تحكم الشروط الجغرافية والطبيعية، وتغير الظروف التاريخية، لمدة تزيد على ثلاثة قرون، أي منذ القرن السادس عشر، وحتى القرن التاسع عشر الميلادي. لم يطرأ أي تغييرات جذرية أو تحولات عميقة على وضع الأراضي بالجزائر خلال الفترة العثمانية، فقد دأب حكام الجزائر، على إبقاء وضع الأرض كما كانت عليه في القرن السادس عشر، وبالرغم من التأثيرات العثمانية في مجال الإدارة والحكم، فإنهم حافظوا على الأوضاع القائمة، فأبقوا في غالب الأحيان ملاك الأراضي وأقروا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها، بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الطرق الصوفية لهم. وهكذا تباينت الملكية الزراعية خلال هذه الفترة، ويمكن رصد خمسة أصناف رئيسة منها وهي:

1- أراضي العرش: وهي التي كانت مستغلة جماعيا من قبل سكان القبيلة أو العرش، وكان الفلاحون- كما يشير "لينود" (LEYNAUD)- "الذين قبلوا بالأرض لا يمكنهم بأي حال من الأحوال أن يتمتعوا بأي عقد له صبغة التأخير أو التبديل أو الرهن، أو غير ذلك يعطيهم حق الملكية، فبعد وفاتهم ترجع الأرض إلى الجماعة التي لها الحق النصف فيها."² كما تعود الأرض إلى الجماعة أيضا في حالة تغيب أحد الأفراد أو إهماله لخصته من الأرض المشاعة، ويتولى أعيان الجماعة بتسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها، وعادة ما يتولى شيخ القبيلة تنفيذ ذلك. ويقدر تقرير "فارني" مساحة العرش بخمسة ملايين هكتار.³

أما من حيث المطالب المالية المتوجبة على الأراضي المشاعة، فقد كان الحكام يستخلصون من مستغلي هذه الأراضي ضريبة سنوية تتغير تسميتها حسب الجهات، وهي المعروفة بالغرامة والمعونة و اللازمة، وكانت هذه الضريبة السنوية تدفع نقدا في الغالب، وفي بعض الأحيان، كانت تستخلص من المحاصيل الزراعية. هذا بالإضافة إلى مطالبة الحكام لمستغلي الأراضي المشاعة ببعض الضرائب الفصلية التي كان الفلاحون يطلقون عليها تسميات مختلفة، فهي المعروفة بضيفة الدنوش، وضيفة الباي، وخيل الرعية، وحق البرنوس، ومهر باشا، والفرس، والفرح وغيرها. وقد بلغت هذه العوائد الفصلية والضرائب السنوية مبالغ كبيرة في أواخر العهد العثماني، ودفعت سكان الأرياف إلى الثورة على العثمانيين.⁴

2- أراضي الملك: ساد الاعتقاد لدى المستعمرين الفرنسيين أن أراضي الملك أقرب إلى التصور الأوروبي للملكية الخاصة. وحسب "ديمونت" (DEMONTES)، فقد كان أصحاب

الأرض يستغلونها مباشرة، "وكان لهم الحق في التصرف فيها، وذلك ببيعها أو نقلها للغير أو إتلافها أو إهدائها أو تركها للوراثة"⁵. غير أن هذه الملكية لا يتوجب ملكيتها في حال غياب الاستغلال والإحياء، ولا يمكن التصرف فيها إلا إذا أقيم فيها الإصلاح. ويقدر "فارسي" أراضي الملك بثلاثة ملايين هكتار في الشمال (وهي المناطق التي كانت مراقبة من السلطة العثمانية بصفة عامة)، وثلاثة ملايين هكتار في الواحات والقصور (المناطق التي لم تراقبها السلطة إلا في جزء بسيط منها)⁶.

أما الضرائب المفروضة على أراضي الملك، فهي تنحصر في فريضتي العشر والزكاة، الأولى على الحصول، والثانية على المواشي، وهي في العادة تحسب حسب عدد الجابسات أو الزويجات⁷، إن كانت أراضي الحبوب.

3- أراضي الوقف: أدى طمع الحكام العثمانيين بأراضي الملك إلى لجوء أصحابها إلى وضعها في مأمن عن المصادرة والحيازة وتحويلها إلى أوقاف أهلية حتى لا يضع ذوي النفوذ والسلطة يدهم عليها. وهي بهذا المعنى غير قابلة لأن تنقل للغير أو تباع، ولا يمكن للسلطة أن تلجأ إلى مصادرتها، لأن الوقف يقوم على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة. فالأحكام الإسلامية تشترط في الوقف بصفة عامة أن منفعته تعود مبدئياً على المصلحة العامة. وكل ذلك، كان عاملاً مساعداً على انتشار الأراضي الموقوفة بالجزائر، فقد أصبحت مع مطلع القرن الثامن عشر تستحوذ على مساحات شاسعة، وتشكل إحدى أصناف الملكيات الزراعية الشائعة، والتي لا يماثلها من حيث الأهمية والاتساع سوى ملكيات الدولة أو الملكيات المشاعة. ففي الجزائر أصبحت أراضي الوقف تستحوذ على ما يزيد عن نصف الأراضي المستغلة زراعياً.⁸

4- أراضي المخزن: وهي الأراضي التي منحت للقبائل المتعاونة مع السلطة، والمعروفة بقبائل المخزن. وكانت هذه القبائل تشكل تجمعات سكانية اصطناعية متميزة في أصولها، مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره الحاكم بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة لتؤلف جماعة شبه عسكرية تربط مصالحها بخدمة السلطة العثمانية من حيث مشاركتها في المحافظة على الأمن، ومعاينة المتمردين على السلطة، إذ اتسعت صلاحيتها، فأصبحت تشارك في الحملات العسكرية لاستخلاص الضرائب من السكان.⁹

ومقابل هذه الخدمات، كانت قبائل المخزن تحظى ببعض الامتيازات وتنال بعض الحقوق دون بقية سكان الأرياف. وبالإضافة إلى تمتعها بالحماية، كانت معفية من المطالب المخزنية، والضرائب الإضافية، والاكتفاء فقط بتقديم بعض المساهمات العينية الخفيفة، في حين كانت قبائل الرعية الخاضعة مباشرة للسلطة العثمانية تدفع الضرائب الإضافية بجانب أداء الضريبة الشرعية كالعشور والزكاة¹⁰.

ولكن، وبالرغم من الامتيازات المالية، والأراضي التي انتفعت بها قبائل المخزن، فإن السلطة العثمانية لها حق الملكية على أراضيها، وبماكما استرجاعها في حال عدم تعاون هذه القبائل معها¹¹..

5- أراضي البابليك: وهي الأراضي التي تعود مباشرة للدولة، ويحق للحاكم التصرف فيها، وهذا ما جعل أغلب أراضي الدولة تنتشر في السهول الخصبة الملائمة لإنتاج الحبوب. ويقدرها تقرير "فارني" (WARNIER) بمليون ونصف المليون من الهكتارات¹²، وكانت الدولة تتنازل عنها لصالح:

- كبار الموظفين الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين.
- قبائل الشرق الجزائري العاملة في أراضي العزل التي رضيت بتقديم المقاتلين والولاء للدولة، بالإضافة إلى تخصيص جزء من محصولها للباي.
- مزارعين بعد أن يدفعوا الرسوم المفروضة عليهم عينا.
- قبائل المخزن للاستفادة منها دون ملكيتها.

وقد حصلت الدولة على هذه الأراضي بطرق المصادرات المتعددة، ولا سيما في أوقات امتناع الفلاحين عن دفع الضرائب أو قيامهم بالثورات، يقول "بويان" (POUYANNE) بخصوص ذلك: "اعتمد البابليك طريقتين لتموين قطاعه من الأراضي، إما عن طريق المصادرات وإما عن طريق الحيازة، وذلك باعتماده على الحملات العسكرية في أغلب الأحيان..."¹³.

ومن الواضح أن طرق الإنتاج المتبعة تختلف من ملكية إلى أخرى. فالدولة هي التي كانت تشرف مباشرة على الاستغلال عن طريق نظام الخماسة الذي مكّن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والبهايم والبذور. ويبدو أن خصوبة الأراضي ووفرة الإنتاج هي التي جلبت الكثير من العائلات إلى الاستقرار في

أراضي البابليلك، حيث تقدر الإحصاءات الرسمية عدد الأسر الجزائرية التي كانت تعيش في أراضي العزل أكثر من 15 ألف عائلة¹⁴.

وبخصوص النظام الضريبي المطبق على أراضي العزل، فقد كانت الدولة تأخذ منها رسم سنوي لا يتجاوز أربعة ريالات عن كل جابدة، باعتباره عشورا أو كراءا منخفضا، وعلاوة على ذلك، كانت القبائل تكلف غالبا بتربية قطعان البابليلك مقابل الحصول على الأراضي والإعفاء من الضرائب باستثناء العشور¹⁵.

وهكذا، يظهر من خلال التطرق إلى مختلف أنواع الأراضي الزراعية، أن أراضي البابليلك كانت تشكل قطاعا فلاحيا مهما، كان له تأثيره الكبير في الحياة الاقتصادية بالريف الجزائري. وكان استغلالها يختلف حسب طرق الإنتاج المتبعة في استغلالها، إما بطريقة مباشرة وإما بطريقة غير مباشرة، ولكن في جميع الحالات، كانت هذه الأراضي تعود للدولة، التي كانت بدورها تأمر بتوزيعها على القبائل المتعاونة معها.

النشاط الفلاحي: قدمت الجهات الرسمية الفرنسية أثناء تحضير عدوانها على الجزائر، صورة مشوشة عن هذا البلد، لا تخرج عن الصور الاستعمارية التي يريد أصحاب المشروع الاستيطاني بواسطتها تسويق غزوهم واحتلال البلاد، التي في نظرهم "متخلفة اقتصاديا وحضاريا". وفي هذا الصدد، لم يتقاعس "برتراند" (BERTRAND) عن الإقرار بأن التاريخ سيضفي طابع المشروعية على غزونا، لأننا لا نقوم إلا باستعادة عمل متوقف¹⁶.

ليس في نيتنا التدقيق في هذه النقطة، هدفنا، أن نبين التعسف الكبير في هذا الكلام، وذلك بتقديم صورة حقيقية وصادقة عن الوضع الفلاحي للجزائر قبل مجيء الاستعمار، استنادا إلى الشهادات والإحصاءات التي تؤكد صراحة على أن أرض الجزائر لم تكن خالية، وذلك باعتراف "قوتي" (Gautier) الذي يقر بأن أراضي الجزائر كانت بكاملها بيد أصحابها من الجزائريين، ولكن "ولما كانت هذه الأراضي مستغلة بعدة طرق، فقد تطلب هذا تدخل الدولة الفرنسية التي لم تتردد في الاستيلاء عليها"¹⁷.

كانت الجزائر في الفترة ما قبل الاستعمار بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى: مناخها جميل وأرضها خصبة توجد مراعي شاسعة، وسهول فسيحة تكثر فيها المنتجات من كل نوع، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع والزيتون. أما مزارعها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبعال.

وتذكر المصادر أن الجزائر كانت تشمل على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي كانت مستغلة أحسن استغلال مما يجعلنا نبطل زعم رجال الاحتلال الذين أنكروا النشاط الاقتصادي في الجزائر، ونسبوا إليهم الأعمال المهمة في ميدان تحسين الأراضي والحفاظ عليها، ذلك لأن الأراضي الجزائرية لم تكن تحتاج سنة 1830 إلى أي اعتناء خاص. إذن قصة استصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات هي نفس قصة نقل الحضارة إلى المناطق المتخلفة.

إذا أردنا أن نقدم صورة صادقة عن الحالة الاقتصادية ما علينا إلا أن نبين الشهادات التي ذكرها الأوروبيون الذين عاصروا الفترة، ومن بينهم القنصل الأمريكي "شالر" الذي خلّف مذكرات حول وجوده بالجزائر، فيها أكد على أن الفلاحة كانت مزدهرة، ولا سيما في سهول متيجة التي كانت تعد من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها وخصبة موقعها، وهي تمتد على مساحة قدرها مائة ألف ميل مربع، ويحوي على عدد لا يحصى من الينابيع التي تنزل من الجبال المجاورة وتسقيها بمياهها. وفي رأيه أن هذه السهول تستطيع أن توفر الغذاء لعدد من السكان أكبر مما تستطيع أن تعوله أية بقعة مماثلة على وجه الأرض¹⁸.

كانت أحسن الأراضي المنتجة بطبيعة الحال، هي البساتين والحقول، والزراعات المروية حول المدن التي تعرف بالفحوص، وكانت تمتلكها الأرستقراطية العثمانية والحضرية، وبعض اليسورين من مختلف الطوائف. وعلى مسافة قريبة من مدينة الجزائر، يصف "روزي" (ROZET) هذه المنطقة، بقوله: "إن هذه الأراضي التي صورت لنا وكأنها فقيرة وخيالية من السكان، كانت مغطاة بالمنازل الريفية الجميلة، تحيط بها البساتين، وكلها مبنية على مرتفعات تتناقص حركتها المتموجة مع شواطئ بروفنس الفرنسية القاحلة. وكانت أراضيها الجميلة تتصف بالخصرة، وكثرت فيها العيون والسواقي ومجاري المياه، وتوافرت فيها الخضار والفواكه بكثرة"¹⁹.

وأبدى الكاتب نفسه ما كان من متعة عند رؤيته للبساتين، وهي تقدم إحدى الصور البالغة التأثير عما يمكن تصويره من الخصب الوفير، حيث توافرت المجاري المائية التي قام على العناية بها بمهارة أهل الجزائر²⁰. ومجدثنا أحد القادة العسكريين، بما هو أشد دلالة، عن منطقة سطوالي: "أحاطت هذه المنطقة، منازل بيضاء وبساتين وأشجار الزيتون والتين وأشجار السرو والرمان، ومزارع الكروم التي كانت ذات جمال نادر تسر الناظرين إليها ولا سيما العيون،

وهذا الجمال النادر يدل على غنى السكان في هذه الأراضي التي هي محاطة بأشجار البرتقال والقوارص²¹.

وكانت منطقة البليدة تتمتع بالأوصاف نفسها من جمال الطبيعة وخصوبة الأرض، حيث كانت محاطة بأشجار البرتقال التي قدّرت بأكثر من 400 هكتار، وكانت ذات إنتاج غزير بسبب وفرة المياه، وهذا ما لاحظته "روزي" الذي امتلأته الدهشة عندما شاهد العناية الفائقة التي أعطتها الفلاح الجزائري لخدمة الأرض، فيقول: "كانت أراضي البليدة تستغل بعناية فائقة وتتوافر فيها الكميات الهائلة من الفواكه التي ينتجونها، كما كان سكانها يقومون على خدمة مساحات شاسعة من الكروم"²².

وغير بعيد عن منطقة البليدة، يصف الكاتب نفسه المساحات الزراعية، حيث يقول: "كانت هناك عناية كبيرة بالأشجار المثمرة، وبنكش الأرض التي توجد بها الأشجار، وحولها كانت تحفر الأحواض بعناية فائقة لتوصيل المياه عبر السواقي بين صنفين من الشجر، وهي أشجار لا مثيل لها، ولا تنافسها أشجارنا بأوروبا وغيرها"²³.

ويبين الكاتب نفسه ثروة هذه المنطقة من الفواكه، ولا سيما البرتقال الذي كان بكمية كبيرة، ويروي حادثة تقدم الدليل على هذه الوفرة، فيقول: "لقد كنا بما فريقا من العساكر يعد بحوالي 8000 جندي، كان يأكل كل واحد منا 50 برتقالة أو يتلفها، فكان مجموع ذلك 40000 برتقالة، إن هذه الحالة لا تتبادر إلى أذهاننا عند رجوعنا، ولم يبد ذلك على الأشجار، وبعد شهر عندما عدنا من المدينة صار سكان البليدة يبيعون ستة برتقالات بردهم واحد"²⁴.

وقد ترك لنا أحد الرحالة الأوروبيين، الذي زار الجزائر قبل الاحتلال. وتجول في مناطقها شرقا وغربا، انطباعاته التي لا تخلو من الدهشة، حيث يصف بكل وضوح المناظر الطبيعية الخلابة بمزيد من التفاصيل، ويبين أن أراضيها كانت شاسعة وخصبة، تنتج مختلف أنواع المزروعات، مثل الحبوب ومختلف أنواع الفواكه، وفي رأيه أنها لم تكن تختلف عما هو معروف في البلاد الأوروبية. ويصف مثلا أراضي الشرق الجزائري من دلس إلى عنابة: "سهول شاسعة ومسقية من كل جانب"، ويصف العيون المائية التي كانت بكثرة في منطقة مليانة والشلف وبجاية والطياري، وشاهد سهول متيجة إلي "كانت مروية عبر مجاري مائة متعددة، وكان سكان مدينة الجزائر يمتلكون فيها منازل ريفية جميلة. وهذه السهول هي التي كانت تؤمن تقريبا العاصمة، حيث تنتج مختلف أنواع الحبوب والأرز والخضر والفواكه والعنب..."²⁵.

وعلاوة على شهادات القناصل والرحالة والعسكريين، كانت هناك التقارير الرسمية التي وضعتها المؤسسة الاستعمارية بعد تركزها في مختلف مناطق البلاد. وكانت هذه التقارير تتحدث عن الأراضي الزراعية ومنتجاتها. فالحبوب التي كانت تعد محصولاً رئيساً معداً للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، اشتهرت به سهول غريس ووهران ومجانة وقسنطينة. وكانت أملاك الدولة بنواحي مدينتي قسنطينة ووهران تغطي وحوالي أربعة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال²⁶.

ومن جهة أخرى تذكر التقارير أن إقليم الجزائر كان ينتج الحبوب من قمح وشعير وذرة، ولا سيما في بلاد حجوط والحشنة، حيث وجود المطامير لحزن الحبوب في سنوات الوفرة لسنوات المجاعة. أما الأرز، فكان يزرع في المروج إلى الشمال من سوق علي (بالقرب من بوفاريك)، وهي مروج تظهر بها المستنقعات وتتوافر فيها مياه العيون. وبالإضافة إلى ذلك، كان إقليم الجزائر ينتج أصنافاً مختلفة من الفواكه مثل الجوز واللوز والعنب الذي كان ينتج منه في ضواحي الجزائر سبعة أصناف²⁷.

وقد ورد في أحد التقارير أيضاً، أن منطقة مستغانم التي كانت أراضيها شاسعة وخصبة ومروية بعدة طرق، توجد فيها العيون والآبار والأحواض والنواعر، زيادة على البساتين والأشجار المثمرة وأشجار الكروم التي تمتد على مساحة 8000 هكتار، وهذا يدل على وجود زراعة غنية ومنظمة في هذه المنطقة. وينطبق الوصف على أراضي شرشال وتنس وجيجل وميلة ومليانة وندرومة التي تعد من أغنى المناطق في الإنتاج الفلاحي، بسبب وفرة المياه. فمثلاً كانت تلمسان تبيع كميات كبيرة من الزيت إلى المغرب الأقصى²⁸.

أما عن الثروة الحيوانية- الجانب الآخر من الميدان الفلاحي- فإنها كانت مزدهرة في الجزائر. فالإحصاءات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية، تذكر أن عدد البقر لا يقل على مليون رأس، وعدد الأغنام يزيد عن ثمانية ملايين رأس²⁹.

وينبغي أن نبين هنا، الأرقام التي قدمت في ميدان الصادرات، التي تعطينا فكرة عامة وكافية في الوقت نفسه عن الإنتاج الفلاحي في الجزائر قبل الاحتلال. فيذكر "ماصون" (MASSON) أن الشركات اليهودية صدرت عن طريق موانئ الجزائر في أواخر الفترة العثمانية كمية تتراوح ما بين 100 و130 ألف قنطار من القمح، إضافة إلى ما يصدره باسم الوكالة الإفريقية إلى مرسيليا، إذ تراوحت كمية الحبوب المصدرة في سنة 1794 وحدها ما بين

مائة وعشرين ومائة وثلاثين ألف قنطار. وهكذا فإن مجرد عملية حسابية تبين لنا أن معدل ما استوردته مرسيليا سنويا من موانئ الشرق الجزائري في الفترة الأخيرة، يتراوح ما بين 230 و260 ألف قنطار من القمح³⁰.

أما صادرات الأصواف، فقد بلغ ما صدرته الجزائر سنة 1789 إلى أوروبا حوالي العشرين ألف قنطار، منها حوالي 8 ألف قنطار خرجت من ميناء الجزائر إلى ليفورن ومرسيليا، و12 ألف قنطار خرجت من ميناء عنابة إلى مرسيليا فقط، فقد بلغ 30 ألف قنطار في بعض السنوات. كما صدرت الجزائر إلى مرسيليا حوالي 25 ألف قطعة من جلود الأبقار الأغنام والإبل والماعز، وهو ما قيمته مائة ألف جنيه إسترليني³¹.

ولم تنقطع الصادرات عن طريق البحر بالرغم من الحصار البحري، فهي متواترة بوهران، التي كانت مشهورة بتصدير الجبوب نحو إسبانيا وجبل طارق على وجه الخصوص. فمثلا كان ميناء أرزيو يخرج منه سنويا كمية تتراوح ما بين 250 و300 حولة من الجبوب. كما صدرت من الميناء نفسه في سنة 1814 كميات كبيرة من الجبوب، وأكثر من 40 ألف بقرة لفائدة الجيش الإنجليزي بإسبانيا³².

وهكذا، فإن هذه الأرقام التي قدمناها في ميدان الصادرات، تدلنا على أهمية الجزائر الاقتصادية، من حيث كمية الإنتاج الفلاحي والحيواني، كما تدلنا أيضا على أن أرض الجزائر كانت خصبة ومراعيتها كثيرة، تكثر فيها أنواع المواشي ولا سيما منها البقر الذي كان يزيد عن الحاجة، فيصدر منه إلى الخارج. ومهما يكن من أمر، فإن البلاد كانت دائما تنتج ما يكفي سكانها، ولم نعثر على مصدر واحد يذكر بأنها كانت تستورد كمية ضئيلة من المنتجات الفلاحية.

أما عن نوعية الاستغلال، فإنه كان مرتبطا بالاحتياجات العامة للسكان، حيث إن تعدد أشكال الملكية الزراعية لم يؤثر في الوضع الفلاحي المحلي. فالسلطة العثمانية لم تحاول أن تحتكر لوحدها الأراضي على الرغم من أنها كانت تعد المالكة الفوقية لكل الأراضي حسب المفهوم الإسلامي، إذ أنها لم تتدخل بتنظيم الإنتاج - إلا في قطاعها - ولم تفرض على القبائل أنماطا محددة للزراعات، وكان تدخلها يحدث على مستوى تخصيص المنتج من خلال استقطاع جزء منه في شكل ضريبة في أكثر الأحيان تكون عينية.

وهكذا، فمن خلال ما تقدم يتضح أن الجزائر لم تكن بلدا خرابا (اللهم إلا إذا تحدثنا عن إهمال السلطة العثمانية وعدم عنايتها بالمشاريع الاقتصادية)، وعندئذ تغدو أوضاع الجزائر الفلاحية آنذاك، أوضاعا جيدة نسبيا، إذا ما قيست بمقاييس تلك الفترة، وأن أراضيها كانت صالحة للزراعة والسكن وإنتاجها وافر، باستثناء بعض الفترات التي تعرضت فيها البلاد إلى الجفاف الذي كان في أغلب الأحيان مصحوبا بغزو الجراد وانتشار الأوبئة، وقد تسبب ذلك في نقصان الإنتاج الفلاحي وفي عدد السكان. وبالرغم من المحاولات التي قامت بها السلطات الحاكمة، في أواخر الفترة العثمانية، بهدف تحسين الفلاحة الجزائرية، فإن هذه المحاولات جاءت متأخرة ولم يكن الهدف منها أكثر من ضمان موارد لخزينة الدولة.

الهوامش:

* - يركز منظرو الاستعمار على خطاب فيه استمرار "فرنسا مجددة تراث روما والعالم اللاتيني"، فرنسا وضرورة استحضر رسالة روما القديمة واستكمال مشروعها الحضاري"، فرنسا "واجبها التمديني". نقرأ ذلك في عناوين التأليف وطبيعة الموضوعات المكونة ... ج - برن - برن التاسع عشر، لزيد من التدقيق أنظر:

Hardy (G): les éléments de l'histoire coloniale, Paris, la renaissance du livre, 1920 -

Guernier (E-L): Pour une politique d'empire: doctrine et action, Paris, FALCAN, 1938.

2- LAYNAUD (F): Notice sur la propriété foncière en Algérie, Alger, GIVALT, 1900, P 17.

3- ESTOUBLON et LEFEBURE: Code de l'Algérie annoté, Alger, Adolphe Jourdan, 1896, TI (1830- 1895) PP 395- 404.

4- PRENANT (P): les anciennes impôts de l'Afrique du Nord, Paris, ed Tablette, Raphael, 1925, PP 22- 40.

5- DEMONTES (V): L'Algérie économique, Alger, impr Algérienne, 1923, T 3, P 231.

6- ESTOUBLON et LEFEBURE; Op. Cit, PP 399- 404.

7- الحابدة أو الزوجية، هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وتقدر مساحتها بحوالي 10 هكتارات في المتوسط، تنقص في المناطق الحابدة.

8- IS (P): Traité élémentaire de droit musulmans Algérien, Alger, A Jourdan, 1885, T II, 51.

EMERIT (M): "Les tribus privilégiées en Algérie, depuis la première moitié du XIX Siècle" in annales économiques, sociétés, civilisations, N° 01, 1966, PP 44- 50.

CARETTE et WARNIER; Description et division de l'Algérie, Paris, Hachette,-10 1947, P 48.

11- MERAD- BOUDIA (A): La formation sociale Algérienne précoloniale, Alger, OPU, 1981, P 90.

12- ESTOUBLON et LEFEBURE; OP cit, PP 400- 404.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد مساحة أراضي البايليك لتضارب الإحصاءات، فإن الدولة الفرنسية استطاعت وفي سنوات قليلة أن تستولي على أكبر كمية من هذه الأراضي بحجة إلحاق أملاك البايليك بأملك الدولة الفرنسية مع انقراض السلطة العثمانية. وهكذا، وبعد ثلاثة عقود من الاحتلال، كانت الإدارة الاستعمارية مازالت توزع أراضي البايليك، التي لم تنضب على الإطلاق.

13- POUYANNE (M): La propriété foncière en Algérie, Alger, A Jourdan, 1900, P 30

14- NOUSHI: (A): Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919, Paris, PUF, 1961- P 81.

15- سعيدوي (ناصر الدين): المرجع السابق، ص 214.

16- BERTRAND (L): L'Algérie choix de textes précédé d'une étude, Paris, Libr ALCAN, 1971, P 203.

17- GAUTIER (M.E.F): L'évolution de l'Algérie de 1830 à 1930, in cahiers du centenaire de l'Afrique - Impr pigelette et Cie Orleans (Sans date): P 23.

18 - شالر (وليام): مذكرات وليام شالر، فحصل أميركا في الجزائر، (1816 - 1824)، تعريب إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 106.

19- ROZET (C.A): Voyage dans le régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, Paris, Arthus- Bertrand, Vol I 1833, PP 25-30.

20- Ibid, PP 80- 81.

21- Quatrebarbes (TH. DE): Souvenirs de la campagne d'Afrique. Angers, Impr du château 1831, PP 45- 46.

22- ROZET (C.A); Vol III, Op. Cit, PP 198- 200.

23- Ibid, Vol, OP. Cit, P 202.

24- Ibid, PP 202- 203.

25-SHAW (le Docteur): Voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par J-Maccarty, Tunis, Ed BOUSLAMA 1981, PP 19-20, PP 325- 330, PP 284- 287.

26- BAUDICOUR (L): La colonisation de l'Algérie ses éléments, Paris, Jacques le coffre et Cie, 1856, P 19.

Perrot (A.M): Esquisse Topographique et Historique du royaume et de la ville, Paris, LADVOCAT, 1830, PP9-27 10.

28- PRENANT (A)- NOUSHI (A)- LACOSTE (Y): L'Algérie, Passé et présent, Paris, Ed Sociales, 1960, PP 203- 204.

29 - الزبيري (محمد العربي): التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 60.

30- MASSON (P): "Marseille depuis 1789" In , Etude Historique, 1916 (Annales de la faculté des lettres d'Aix), P 513.

31- MASSON (P): Histoire des établissements et du commerce Français dans l'Afrique Barbaresque, (1560- 1793), Paris, Hachette, 1903, P 528.

32- MARES (P): Histoire du progrès de l'agriculture en Algérie, Alger, La vergne, 1868, PP 15-16.